أولويات الاستثمار في مصر:
نحو بناء خريطة استثمارية متكاملة

Investment Priorities in Egypt:
Towards Building an Integrated Investment Map

بحث مقدم لاستكمال متطلب الحصول على

درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

من معهد التخطيط القومي

مقدم من الباحث

منير عبد الفتاح جمعة

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد عبد الشفيع عيسى

2018

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

أولويات الاستثمار في مصر:

نحو بناء خريطة استثمارية

Investment Priorities in Egypt:

Towards Building an Integrated Investment Map

الباحث

منير عبد الفتاح محمود جمعة

لجنة المناقشة والحكم

١. أ.د./ محمد عبد الشفيع عيسى — مشرفًا ورئيسًا

(أستاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومي)

٢. أ.د./ مجدي محمد خليفة — محكمًا وعضوًا

(أستاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومي)

٣. أ.د./ محسن عادل حلمي — محكمًا وعضوًا

(الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

{إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

صدق الله العظيم

سورة هود (آخر الآية 88)

شكر وتقدير

أسجد للمولى تبارك وتعالى أن هداني وأرشدني لإعداد هذا البحث

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / محمد عبد الشفيع عيسى الذي أفتخر بأن أكون أحد طلاب العلم لديه والذي لم يدخر جهدا لمساعدتي وتوجيهي فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / مجدي خليفة أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي، والأستاذ الدكتور/ محسن عادل حلمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار لقبول مناقشة هذا البحث وعلى دعمهما وملاحظاتهما القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكافة أعضاء الهيئة العلمية الموقرة في مركز العلاقات الاقتصادية الدولية وأعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي عموما على ما قدموه لي من رعاية ونصح.

الباحث

إهداء

إلى روح الوالد والوالدة رحمهما الله وأدخلهما فسيح جناته

وإلى زوجتي وأولادي

مستخلص الرسالة

بدأت الرسالة بالإطار المنهجي الذي تناول مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، والهدف منها، والأسئلة الرئيسية، والمنهج المتبع فيها، والحدود الزمنية والموضوعية، والدراسات السابقة.

وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول "تطور الفكر التنموي"، حيث تم استعراض المدارس التنموية وخلصت الدراسة إلى أهمية بناء استراتيجية تحدد التوزيعات الاستثمارية المثلى، وضرورة توجيه مخصصات استثمارية كبيرة في المراحل الأولى من التنمية وفق أولويات محددة. أما الفصل الثاني فعالج "عرض وتقييم الخرائط الاستثمارية" مع التركيز على الخريطتين الاستثماريتين لوزارة التجارة والصناعة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ومن أهم التوجهات المستخلصة من هذا الفصل، ضرورة توحيد الخريطتين في خريطة واحدة تمثل أولويات مصر التنموية مع الأخذ بمفهوم التنمية الاقليمية والتخطيط الاقليمي في توزيع وتخصيص الاستثمارات. أما الفصل الثالث "التجارب التنموية الآسيوية" فقد انتهى إلى عدة دروس مستفادة في مقدمتها الدور الفعال للدولة في التنمية، ووضوح الرؤية والاهداف الموضوعة وثبات الاستراتيجية الاقتصادية الاساسية، وكذلك التشجيع المنضبط للاستثمار الأجنبي. وفي الفصل الرابع (نحو رؤية لأولويات الاستثمار والخريطة الاستثمارية في مصر) تم إعادة التأكيد بصفة خاصة على ضرورة تحديد الأولويات الاستثمارية والقطاعات القائدة وفقا لمعايير محددة بما يتوافق مع الأهداف السياسية والاقتصادية والمالية والمستقبلية، كذلك جرى التأكيد على أهمية التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية وتحسين جودة بياناتها وإطارها الشامل قطاعيا وجغرافيا.

Abstract

At first, the thesis dealt with the methodological framework represented especially in the study problem and method of research.

In the first chapter, the thesis dealt with the evolution of development thought through reviewing the different schools of development theory. It has been clear that it is highly necessary to determine the investment distribution according to selected priorities and put large investment allocations in the first stage of development.

As for the second chapter, it dealt with the investment maps of the Ministry of Investment and Ministry of Trade and Industry. Among the principle orientations released from this chapter is the necessity of unifying the investment maps according to the very concept of regional development and planning, while keeping in consideration investment allocation.

The third chapter dealt with the Asian developmental expertise. There have been some lessons, of which notably is the very effective role of the state and the clarity of the development vision selected.

The fourth chapter concentrated on the analysis of future investment priorities for Egypt. In this chapter it has been repeatedly assured that the development organs of the state must determine thoroughly the principal priorities and leading sectors desired for the future progress of the country.

In addition to that, the thesis assured the importance of continuously updating the investment maps in view of quality and comprehensiveness.

المحتويات

الإطار المنهجي للرسالة 1

الفصل الأول: تطور الفكر التنموي..... 10

1-1 المقدمة 10

2-1 المدرسة التجارية 11

3-1 مدرسة "الطبيعيين"- أو "الفيزيوكرات" 11

4-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي 12

5-1 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي 13

6-1 النظرية الماركسية في النمو 13

7-1 النظرية الكينزية 14

8-1 لمحة عن تطور الفكر التنموي منذ منتصف القرن العشرين 14

1-8-1 المرحلة الأولى..... 14

1-8-2 المرحلة الثانية 17

1-8-3 المرحلة الثالثة 17

1-8-4 المرحلة الرابعة 18

9-1 الخلاصة 19

الفصل الثاني: عرض وتقييم خرائط الاستثمار 23

1-2 تطور الحوافز والأولويات في القوانين المنظمة للاستثمار (1971-2017) 23

2-1-1 قانون الاستثمار رقم 65 لسنة 1971 23

2-1-2 قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 24

2-1-3 قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 25

2-1-4 قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1998 26

2-1-5 قانون رقم 17 لسنة 2015 27

2-1-6 قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 27

2-2 مقدمة الخرائط الاستثمارية..... 30
2-2-1 تعريف الخريطة الاستثمارية 30
2-2-2 أهداف الخريطة الاستثمارية 30
2-2-3 الأسس التي تقوم عليها الخريطة الاستثمارية 30
2-2-4 لماذا التركيز على الصناعة..... 31
2-2-5 مفهوم الصناعة التحويلية..... 32
2-2-6 التنمية الصناعية..... 33
2-2-7 لمحة عن تطور الصناعة وأماكن تواجدها 36
2-2-8 تحديات القطاع الصناعي 39
2-2-9 استراتيجية التنمية الصناعية 39
2-2-10 الصناعات القائمة طبقا لبيانات الخريطة الصناعية..... 43
2-2-11 تطور الإنفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية..... 45
2-3 الخريطة الصناعية 47
2-3-1 توزيع حجم الاستثمارات الصناعية القائمة جغرافيا 47
2-3-2 توزيع الإنتاج الصناعي جغرافيا 47
2-3-3 توزيع عدد العاملين بالصناعات القائمة جغرافيا 47
2-3-4 الفرص الاستثمارية المتاحة بالخريطة الصناعية..... 49
2-4 الخريطة الاستثمارية لوزارة الاستثمار 51
2-4-1 الفرص الاستثمارية في المناطق الصناعية 59
2-5 خلاصة الفصل الثاني 60
الفصل الثالث: التجارب التنموية الآسيوية..... 63
3-1 مقدمة 63
3-2 تجربة كوريا الجنوبية 64

3-2-1 مقدمة 64
3-2-2 تطور مسيرة التنمية الكورية وأولوياتها..... 66
3-2-3 التعليم أولا..... 67
3-3 تجربة ماليزيا 71
3-3-1 مقدمة..... 71
3-3-2 مرحلة تثبيت أركان الدولة (العقد الاجتماعي)..... 73
3-3-3 التنمية الزراعية وسياسة الباب المفتوح للاستثمار..... 73
3-3-4 التعليم أولا 74
3-3-5 العقد الاقتصادي (السياسة الاقتصادية الجديدة 1971-1990) 75
3-3-6 رؤية 2020..... 81
3-3-7 سياسة التنمية الوطنية 1991-2000..... 82
3-3-8 سياسة الرؤية الوطنية 2001-2010 85
3-3-9 الأولويات القطاعية الحالية في ماليزيا..... 87
3-4 تجربة الصين..... 90
3-4-1 مقدمة..... 90
3-4-2 التعليم أولا 91
3-4-3 الأولويات الاقتصادية..... 92
3-4-4 مراحل الإصلاح..... 96
3-4-5 التشريعات الخاصة بالاستثمار في الصين: 101
3-4-6 الأولويات الاستثمارية في الصين..... 102
3-4-7 الاستثمارات الخارجية..... 103
3-4-8 السمات الرئيسية لتطور استثمارات الصين الخارجية..... 106
3-5 خلاصة التجارب التنموية الآسيوية 108

الفصل الرابع: نحو رؤية لأولويات الاستثمار والخريطة الاستثمارية في مصر 111

4-1 وضع الاستراتيجية 111

4-2 تحديد الأولويات (القطاعات الرائدة) 113

4-3 البرنامج الاستثماري 115

4-4 السياسات المساندة 116

استنتاجات ختامية 118

قائمة المراجع 119

الملاحق 125

قائمة الأشكال

شكل 1: الحدود الجغرافية للأقاليم التنموية في مصر 38
شكل 2: معدل النمو الحقيقي المستهدف لقطاع الصناعة والاستثمارات المطلوبة..... 42
شكل 3: تطور نسبة الإنفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية..... 46
شكل 4: تطور حصص الإنفاق العام والخاص في الصناعات التحويلية..... 46
شكل 5: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007/06 – 2017/16 52
شكل 6: مقارنة رأس المال المصدر حسب التوزيع القطاعي 54
شكل 7: خريطة كوريا الجنوبية..... 66
شكل 8: خريطة ماليزيا 72
شكل 9: خريطة الصين..... 95
شكل 10: معدل نمو الاقتصاد الصيني في الفترة 1978 – 2015..... 100

قائمة الجداول

جدول 1: التحليل الرباعي للصناعة في مصر SWOT Analysis 34
جدول 2: القطاعات الصناعية القائمة حسب حجم الاستثمار والإنتاج وعدد العاملين..... 44
جدول 3: توزيع الاستثمارات الصناعية القائمة طبقا للأقاليم التخطيطية الحالية..... 48
جدول 4: مثال لملامح فرصة استثمارية وأهم البيانات المتضمنة فيها 50
جدول 5: التوزيع القطاعي للشركات الجديدة (بالمليون جنيه) 53
جدول 6: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2004–2017 55
جدول 7: التوزيع القطاعي لفرص خريطة وزارة الاستثمار..... 56
جدول 8: التوزيع الأقاليمي لفرص خريطة وزارة الاستثمار 57
جدول 9: الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة..... 58
جدول 10: الفرص الاستثمارية في المناطق الاستثمارية..... 58
جدول 11: المشروعات القومية..... 59
جدول 12: المستهدف والمتحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1971 – 1990 81
جدول 13: المستهدف والمتحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية 1991 – 2000 85
جدول 14: السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا وخططها الزمنية..... 89
جدول 15: جدول يوضح معدلات النمو الاقتصادي للصين خلال الفترة 1966–1976 91

الإطار المنهجي للرسالة

أولا: مشكلة الدراسة

تتفق كافة الدول على أهمية وضرورة جذب وتشجيع الاستثمار سواء كان استثمار محلى أو أجنبي باعتباره من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا، ومكون أصيل في خطط التنمية يسعى له الجميع بصرف النظر عن مدارسهم وتوجهاتهم الاقتصادية، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية واضحة ودقيقة، لأن المستثمر يهدف إلى تعظيم منافعه وأرباحه بصرف النظر عما يتحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة. لذلك يثور التساؤل حول مدى انسجام أهداف الاستثمار مع أهداف المجتمع التنموية خاصة. ومن هنا تأتي أهمية تحديد أولويات الاستثمار في الدولة بما يتفق مع الرؤية الاستراتيجية المختارة وفي مقدمة هذه الأولويات تحقيق التحول الهيكلي من خلال رفع النصيب النسبي للقطاعات السلعية (وخاصة الصناعات التحويلية) التي سيتم التركيز عليها في الدراسة بشكل خاص، والخدمات العلمية والتكنولوجية وكذلك اعتبارات عدالة التوزيع على مستوى الشرائح الاجتماعية والجهات والأقاليم المحلية في الدولة.

ونستكمل عرض مشكلة الدراسة بالتأكيد على أن الأولويات السابقة التي يتم اختيارها يفضل أن تتم ترجمتها من خلال بعض الأدوات الفنية ومنها ما ظهر في بعض التجارب التنموية المهمة باسم الخرائط الاستثمارية.

لذلك تثور المشكلة الأساسية للبحث ممثلة في كيفية ترجمة الأولويات التنموية في خرائط استثمارية وإلى أي حد تكون هذه الترجمة أمينة وصحيحة في نفس الوقت. ويتفرع عن ذلك طريقة تحديد الفرص الاستثمارية التي يجب التركيز عليها في عملية الجذب والترويج للاستثمارات؟ وهل تختلف الإجابة من دولة إلى أخرى؟ ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

انصبت الاهتمام في مصر في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات من القرن المنصرم على السياسات النقدية والمالية، غير أن السياسة الاستثمارية التي تعد جوهر الاقتصاد الحقيقي لم تحظى بنفس القدر من الاهتمام، على الرغم من أن زيادة النمو الاقتصادي

وتنشيط الحالة الاقتصادية في مصر تتوقف على كفاءة إدارة السياسة الاستثمارية. وقد أدي عدم التصدي الحاسم لأزمة الاستثمار من قبل الحكومات المتعاقبة على مصر ولجوئها إلى منهج الحلول الجزئية والمؤقتة، إلى تعميق تأثيراتها السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية، فالحالة الاقتصادية التي يمر بها أي مجتمع من ركود أو رواج تتوقف في النهاية على حجم وكفاءة الاستثمارات. فزيادة الاستثمار في حد ذاتها تؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير. أما تخصيص الاستثمارات بكفاءة فيعد العامل الحاسم في مدي استمرارية معدل النمو والتوازن في المدى الطويل. لذلك يجب العمل على تحديد سلم الأولويات على النحو الذي يسمح بإعادة تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والمشروعات الأعلى جدوى من الجوانب الاقتصادية الكلية والجوانب الاجتماعية والبيئية بهدف إنتاج السلع والخدمات لأغراض إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية، ويتفرع عن ذلك تطوير الصادرات وإحلال الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي وزيادة فرص العمل ورفع مستوى التوظف وبالتالي تحسن مستوي المعيشة في المجتمع.

ثالثًا : هدف الدراسة

في ضوء الأسس العلمية لمعايير الاستثمار بصفة عامة وفي الحالة المصرية بصفة خاصة، مع الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، تحاول الدراسة وضع "منظومة أولويات" للاستثمار في مصر تساعد متخذي القرار على وضع خريطة استثمارية متكاملة، يتفرع عنها في التحليل الأخير وضع معايير للخرائط الاستثمارية التي تقوم الدولة بوضعها بهدف تحديد الفرص الاستثمارية المطلوبة بأسلوب علمي حيث دأبت الوزارات والمحافظات المختلفة في مصر على وضع خرائط استثمار حسب رؤيتها المحدودة في نطاقها ودون تكامل مع الجهات الأخرى. فالبعض يقترح فرص استثمارية لا تتوفر لها التمويل والآخر يقترح فرص لا تتوفر لها أرض ذات مرافق تحت ولايته وثالث يقترح فرص تتعارض مع خطط الأقاليم الاقتصادية المجاورة وهكذا، ناهيك عن عدم التفرقة بين ما هو ملح وما هو مهم وما هو أقل أهمية. لذلك نشأت الحاجة لوضع خريطة استثمارية توحد الجهود والرؤى والأولويات على المستوى القومي تؤدي فيها كل جهة دورها بالانسجام مع أدوار الجهات الأخرى، وهو ما ورد في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017م وما تضمنه من تكليف لوزارة الاستثمار وهيئة الاستثمار بوضع الخريطة

الاستثمارية[1]. يضاف إلى ذلك أن وزارة التجارة والصناعة قامت من جانبها في الفترة الأخيرة بوضع خريطة صناعية تعكس الأولويات المحددة للقطاع الصناعي.

وسوف تحاول الدراسة توضيح أولويات الاستثمار كما انعكست في الخريطتين السابقتين مع الإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات الأكثر أهمية في كل منهما من هنا تحددت أهداف الدراسة فيما يلي

1. بيان كيف انعكس أولويات الاستثمار في الخريطة الاستثمارية
2. بيان المحددات الأساسية للتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات
3. الإشارة إلى الجوانب الإيجابية والسلبية وتعزيز ذلك بالدروس المستفادة من التجارب الدولية
4. الاسترشاد بالنقاط السابقة من أجل تحديد معالم واضحة للرؤية المستقبلية الواجبة في مجال الأولويات والخرائط الاستثمارية.

رابعا: أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات أهمها ما يلي:

1. ما هي الخطوط الأساسية التي يمكن استنباطها من الفكر التنموي كمعالم إرشادية أساسية لعملية الاستثمار ولبناء الخرائط الاستثمارية؟
2. ما هي التراتبية المتبعة في الخريطة الاستثمارية قطاعيا أم إقليميا؟
3. ما هي أهم السمات المشتركة للتجارب التنموية البارزة وخاصة في القارة الآسيوية مما يمكن الاستفادة منه لتصويب عملية تحديد الأولويات وبناء الخرائط؟
4. ما هي أهم المعايير التي يمكن اللجوء إليها لوضع رؤية مستقبلية تستجيب لمقتضيات التنمية مع التركيز بصفة خاصة على الاستثمار وبصفة أخص في القطاع الصناعي؟

---

1 – قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، مادة 17

خامسا: المنهج البحثي

1. المنهج الوصفي القائم على الإحاطة بالشكل العام للظاهرة وتركيبها الداخلي بالاستناد إلى البيانات المتاحة من المصادر الأصلية المختلفة
2. الجمع بين طريقة الاستنباط النظري القائم على تطور الفكر التنموي، والاستقراء التطبيقي القائم على الشرح العملي للظاهرة محل الدراسة

سادسا: الحدود الزمنية والموضوعية للدراسة

1. **الحدود الزمنية:** يقوم العرض التحليلي للدراسة على تتبع النظرة إلى الأولويات القطاعية والجغرافية للاستثمار منذ صدور القانون رقم 65 لسنة 1971 بشان استثمار المال العربي والمناطق الحرة، والذي الغي بالقانون رقم 43 لسنة 1974 المسمى نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، والذي الغي بالقانون 230 لسنة 1989 ثم صدور القانون رقم8 لسنة 1997 الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ونستكمل العرض بالتعديلات الواردة في القانون رقم 17 لسنة 2015، انتهاء بصدور القانون رقم 72 لسنة 2017. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بخرائط الاستثمار فإن المدى الزمني للعرض التحليلي يتركز على فترة 2016– 2017.
2. **الحدود الموضوعية وتتمثل في** التركيز الخاص على الخرائط الاستثمارية ممثلة في الخريطتين الأساسيتين لوزارة الاستثمار ووزارة التجارة والصناعة كترجمة بشكل معين لسلم الأولويات الاستثمارية من وجهة نظر هاتين الجهتين المعنيتين.

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث Literature Review

1. **فادية عبد السلام، وآخرون، مصر وتحديات المستقبل، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 15 العدد الأول، يونيو2007**

تتمثل استراتيجية الاستثمار في المنظور طويل الأجل في التوجهات والأهداف الاستثمارية والوسائل اللازمة لتوفير رؤوس الأموال بما يخدم أهداف التنمية ويبرز أهمية دور الدولة من خلال وضع القواعد والأطر التي تنظم عمل القطاع الخاص وتشمل كلا من نظم الحوافز وقوانين الملكية والعمل وغيرها من الإجراءات التنظيمية. وعلى الرغم من أن الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية والبشرية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص من ناحية وغلى

مزاحمته في الحصول على الموارد التمويلية من ناحية أخرى إلا أن الأثر التكاملي يفوق أثر المزاحمة. فتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات البنية الأساسية وتعميق الاتجاه نحو مشاركته في تنفيذ وصيانة وغدارة مشروعات قطاعات النقل والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات قد يكون منطقيا.

2. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد257، مايو 2000

تعرض الدراسة أهم التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي وضعت نواته قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ثم خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي تحت قيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مرورا بمرحلة تحلل المعسكر الشرقي. واحتلت دول العالم الثالث أهمية سياسية كبيرة ومثلت المساعدات المقدمة إليها من الكتلتين جزءا من السياسة الخارجية لهما. فرضت هذه الأجواء على واضعي السياسات الاقتصادية مجموعة من القضايا مثل إعادة تعمير أوربا واليابان، والصراع الأيدولوجي بين الشرق والغرب، وأخيرا اكتشاف العالم الثالث لتخلفه ورغبته في اللحاق بركب الدول الصناعية وعلى ذلك فرضت قضية التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي نفسها كإحدى القضايا المطروحة على الساحة الدولية وترتب على المواجهة بين الشرق والغرب الاهتمام بقضايا الإدارة الاقتصادية بين نظم التخطيط المركزي من ناحية، ونظم السوق من ناحية أخرى. ، كما ظهرت أشكال وسيطة من التخطيط التأشيري الذي يجمع بين نوع من السياسة الاقتصادية الإجمالية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة وبين الاحتفاظ بجوهر نظام السوق.

3. سميحة السيد فوزي، انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد431، 1993

يلعب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الخاص على "وجه الخصوص"، دورا هاما في تحديد مستويات التنمية والنمو في الدول المختلفة واتفاقا مع ما تقدم نال موضوع الاستثمار والاستثمار الخاص على وجه التحديد اهتماما شديدا في برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. وعلى الرغم من احتواء هذه البرامج على مجموعة من السياسات إلا أن دراسة الأساس النظري

لها أوضحت أنها تعتمد في حفز الاستثمار ورفع معدلات النمو على السياسات النقدية في المقام الأول، وبصفة خاصة على سياسة تحرير أسعار الفائدة. وقد كشفت القراءة النظرية والتطبيقية لبرامج الإصلاح عن أن العلاقة بين سياسة تحرير أسعار الفائدة من ناحية ومعدلات كل من الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول النامية من ناحية أخرى، مازالت محل جدل. حيث اتضح أنه لا يمكن القطع بعلاقة محددة بين تلك المتغيرات إذ يتوقف الأمر على كثير من الظروف الداخلية والخارجية وعلى منهج القياس.

4. محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، 1984

تفسر الدراسة ظهور فروع صناعية جديدة في مناطق معينة من العالم الثالث خلال السبعينات والثمانينات ذات محتوى تكنولوجي جديد، وذلك في سياق علاقة (التخصص الإنتاجي بين الدول المتقدمة والبلاد المتخلفة) ويتضح من الدراسة أن هناك قناتين أساسيتين لاجتذاب التمويل الأجنبي ونقل التكنولوجيا وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض التجاري الأجنبي. وبينما اعتمدت تجربة كوريا الجنوبية على القناة الثانية فإن تايوان وهونج كونج وسنغافورة اعتمدت إلى حد كبير على القناة الأولى.

وترصد الدراسة ثلاثة عوامل أساسية وراء نجاح تجارب شرق آسيا: 1- وضع أولويات محددة للاستثمار المحلي والأجنبي، ورسم سياسات ووضع آليات تشريعية وتنظيمية لضبط البرنامج الاستثماري وتوجيهه نحو تحقيق أولويات الاستثمار 2- وضع منظومة للحوافز الصناعية التصديرية 3- إطار تخطيطي تمثل في كوريا الجنوبية في وضع سلسلة من الخطط الخمسية اعتبارا من عام 1962 لضمان تحقيق الأولويات الاستثمارية المحددة.

5. رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية: مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983

تناولت الدراسة بعض الأمور والقضايا الهامة التي أثيرت بشأنها جدل كبير، مثل قضية ترشيد الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، والدعم والأجور، وقضية التضخم، والآثار الناجمة عنه، ومشكلة التزايد السكاني، ومشكلة سعر الصرف للجنيه المصري، وسياسة الانفتاح الاقتصادي

وما جاء من ركابها من آثار، وقضية البحث عن استراتيجية ملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لمصر، وخلصت الدراسة إلى أن لب ما تعانيه مصر من مشاكل اقتصادية ناجم عن الاختلال الشديد في التوازن الاقتصادي فحجم مواردنا الذاتية أقل بكثير من حجم احتياجاتنا الفعلية مما يسبب عجز مستمر في ميزان المدفوعات وتضخم في الأسعار يسبب تشوه في هيكل توزيع الدخل القومي وانحراف اتجاهات الاستثمار.

ولعلاج هذه المشاكل يجب الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي ووضوح الرؤية بالنسبة لاستراتيجية الاستثمار وحسم مسألة الأولويات بما يخدم القاعدة العريضة من المواطنين.

كما أن الاقتصاد يحتاج إلى قائد واع بمتطلبات المرحلة الراهنة وهو لن يكون إلا الدولة والقطاع العام الذي يجب أن يدار على نحو أفضل، مع ضرورة عودة الروح للأجهزة التخطيطية القادرة على وضع القرارات الاقتصادية الهامة (مثل تحديد معدلات النمو، والاستثمار والادخار، وتخصيص الموارد، وسياسات التجارة الخارجية وغيرها الكثير) على النحو الذي يمكنها من التأثير على مختلف أدوار اللاعبين من القطاع العام والخاص الوطني والأجنبي والقطاع التعاوني والحرفي بما يحقق أهداف التنمية.

6. **Amr Hosny, Magda Kandil and Hamid Mohtadi, The Egyptian Economy :Post Revolution Sectoral Diagnosis of Potential Strengths And Binding Constraints, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 767, Cairo, 2013**

تقدم الدراسة الأدلة التجريبية على فرضية أن الثورة كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد المصري وذلك من خلال التراجع الكمي لبعض القطاعات، ولكنها تأثيرات غير متجانسة عبر القطاعات المختلفة. وقد حددت الدراسة القطاعات الأكثر تأثرا وخصائصها. وتكشف نتائج الدراسة أن القطاعات الأسرع نمواً في مصر قبل الثورة تبدو أنها الأكثر تأثرا بعد الثورة. وخاصة أن استمرار حالة عدم اليقين ما بعد الثورة هزت ثقة الشركات وأعاقت جهود الإنعاش. في المقابل تعاني القطاعات الأبطأ نمواً في الاقتصاد بشكل رئيسي من قيود الائتمان، ويتأثر معظمها بالمعوقات الهيكلية التي كانت موجودة قبل الثورة بوقت طويل. وتفيد نتائج الدراسة صناع السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بأولويات الاقتصاد الكلي بهدف إحياء الثقة، واحتواء الضغوط التضخمية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتصميم السياسة الصناعية لتخفيف العوائق الهيكلية ومواءمة النمو القطاعي مع الأولويات الشاملة.